جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

الفصل التشريعى الثانى

دور الانعقاد العادى الأول

لجنة الخطة والموازنة

السيد المستشار الدكتور/ رئيس مجلس النواب

تحية طيبة.. وبعد، أتشرف بأن أقدّم لسيادتكم، مع هذا، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع قانون مقدّم من الحكومة بربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، **برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقّر.**

وقد اختارنى مكتب اللجنة مقرراً أصلياً، والسيد النائب/ مصطفى سالم، مقرراً احتياطياً، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيس اللجنة

٢٠٢١/٢/٤

أ. د / فخرى الدين الفقى

تقريـر
لجنة الخطة والموازنة
عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

أحال المجلس بجلسته المعقودة يوم الثلاثاء الموافق ١٥ من ديسمبر سنة ٢٠٢٠ إلى اللجنة مشروع قانون مقدَّم من الحكومة بربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ لبحثه ودراسته وإعداد تقرير عنه لعرضه على المجلس الموقَّر، وذلك إعمالاً لحكم المادة (١٤٤) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب (البند ثالثاً)، والتى تقضى بأن يُحيل رئيس المجلس إلى لجنة الخطة والموازنة مشروعات قوانين ربط الحسابات الختامية.

وبناءً عليه، عقدت اللجنة اجتماعاً لنظره بتاريخ ٤/ ٢/ ٢٠٢١، **حضره:**

- السيد الدكتور/ **محمد معيط** وزير المالية.

من وزارة المالية:

- الأستاذ/ **أحمد كجوك** نائب الوزير للسياسات المالية.
- الأستاذ/ **محمد عبد الفتاح** مساعد الوزير لشئون الموازنة العامة.
- الأستاذ/ **محمد جمال الدين السبكى** رئيس قطاع الحسابات الختامية.

من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:

- الدكتور/ **أحمد كمالى** نائب الوزيرة لشئون التخطيط.
- الأستاذ/ **محمد فريد** مساعد الوزيرة للمشروعات القومية.
- الأستاذ/ **إسماعيل يوسف** رئيس قطاع التنمية البشرية.

من الجهاز المركزى للمحاسبات:

- الأستاذ/ **خالد ممدوح خالد علام** وكيل الجهاز لشئون مجلس النواب.

نظـرت اللجنــة مشـروع القـانون المعـروض والجـداول المرفقـة بـه، ومذكرتــه الإيضـاحية[1]، كما اطلعت على:

– الدستور ، والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له، والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية والقوانين المعدلة له، والقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، واللائحة الداخلية لمجلس النواب.

وبعد أن استمعت اللجنة إلى ما أدلى به الأستاذ الدكتور وزير المالية، والأستاذ الدكتور نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والسيد الأستاذ وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات، والسادة النواب أعضاء اللجنة عن مشروع القانون المعروض، وبناءً على ما تقدم تعرض اللجنة تقريرها، على النحو التالى:

تمهيـــد:

صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٩ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، متضمناً تقديرات استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ١٩٧٨٩٣٧,٣ مليون جنيه وتقديرات الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ ١١٥٧٩٨١,١ مليون جنيه.

كما تم توزيع استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على كل من المصروفات بمبلغ قدره حوالى ١٥٧٤٥٥٩,٢ مليون جنيه، وحيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمبلغ قدره حوالى ٢٨٨١١,٩ مليون جنيه وسداد القروض المحلية والأجنبية بمبلغ قدره حوالى ٣٧٥٥٦٦,٢ مليون جنيه.

وتم توزيع الإيرادات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ قدره حوالى ١١٣٤٤٢٤,٢ مليون جنيه ومتحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ قدره حوالى ٢٣٥٥٦,٩ مليون جنيه.

كما قدر الاقتراض بمبلغ ٨٢٠٩٥٦,١ مليون جنيه ويمثل الفرق بين إجمالى الاستخدامات وإجمالى الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ويتم تغطيته عن طريق الاقتراض من المصادر المحلية والاجنبية وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم من القطاع المالى المصرفى وغير المصرفى وغيره من مصادر التمويل.

---

[1] مرفق بالتقرير الجداول والمذكرة الإيضاحية.

كما قدر منه إجمالى استخدامات وموارد موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ قدره نحو ٨٠٠٨٤,١ مليون جنيه، وتضمنت موارد موازنة الخزانة العامة مبلغ وقدره حوالى ٨١٤٠٢١,١ مليون جنيه يمول بالاقتراض بمختلف الوسائل بما فى ذلك اصدار الأذون والسندات على الخزانة العامة من الأسواق المحلية والخارجية.

التعديلات التى تمت على تقديرات ربط الموازنة العامة للدولة:

فى خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ تم إجراء تعديلات بالتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبالتأشيرات الخاصة الملحقة بموازنات الجهات بالزيادة على الاستخدامات بمبلغ ٤١٤٤٩ مليون جنيه، منها تعديلات موازنية بمبلغ ٣٩٧٣١ مليون جنيه وتعديلات ختامية بمبلغ ١٧١٨,٠ مليون جنيه.

مقابل تعديل اعتمادات الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول بمبلغ ٣٩٨٣٢,١ مليون جنيه والاقتراض الأجنبى لتمويل الاستثمارات بمبلغ ١٦٠٤,٩ مليون جنيه ولتمويل الالتزامات الرأسمالية بمبلغ ١٢,٠مليون جنيه.

في خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٢٠ بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة بزيادة الباب السادس " شراء الأصول غير المالية" الاستثمارات بنحو ١٠٠٠٠ مليون جنيه مقابل زيادة موارد الباب الخامس " الاقتراض وإصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم".

كما صدر خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ القانون رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٢٠ بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة بزيادة الباب الثامن "سداد القروض المحلية والأجنبية" بنحو ٨٠٠٠٠ مليون جنيه مقابل زيادة موارد الباب الخامس "الاقتراض وإصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم".

وبذلك أصبحت جملة التعديلات على الاستخدامات بالزيادة بمبلغ ١٣١٤٤٩ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل للاستخدامات مبلغ ٢١١٠٣٨٦,٢ مليون جنيه وذلك على النحو التالي".

تعديلات تمت على اعتمادات الاستخدامات:

أولاً: المصروفـــات:

تم تعديل اعتمادات أبواب المصروفات بالزيادة بمبلغ ٤٩٦٤٨,٧ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ١٦٢٤٢٠٧,٩مليون جنيه موزعاً على الأبواب التالية:

الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين بمبلغ ٥٥٣٣,٣ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٣٠٦٦٤٨,٤مليون جنيه.

الباب الثانى: شراء السلع والخدمات بمبلغ ٤٧٠١,٢ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٧٩٦٢٤,٠ مليون جنيه.

الباب الثالث: الفوائد بمبلغ ٠,٤ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٥٦٩١٣٥,١ مليون جنيه.

الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بمبلغ ٢١٢٤,٢ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٣٢٩٨٢٣,٣ مليون جنيه.

الباب الخامس: المصروفات الأخرى بمبلغ ٣٨٤٠,٠ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٩٤٢٨٢,٢ مليون جنيه.

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بمبلغ ٣٣٤٤٩,٦ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٢٤٤٦٩٤,٩ مليون جنيه.

ثانياً: حيازة الأصول المالية:

الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية:

صدرت تعديلات بمبلغ ١٧٧٧,٢ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٣٠٥٨٩,٠ مليون جنيه.

ثالثاً: سداد القروض:

الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية:

صدرت تعديلات بمبلغ ٨٠٠٢٣,١ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٤٥٥٨٩,٣ مليون جنيه.

تعديلات تمت على اعتمادات الموارد:

أولاً: الإيرادات:

تم تعديل اعتمادات أبواب الإيرادات بالزيادة بمبلغ ٣٩٨٣١,٩ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ١١٧٤٢٥٦,١ مليون جنيه موزعاً على الأبواب التالية:

الباب الأول: لا يوجد تعديل على الضرائب ليصبح الربط المعدل مبلغ ٨٥٦٦١٦,٤ مليون جنيه.

الباب الثانى: المنح بمبلغ ٥١٧٢,٥ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٨٩٧٧,٨ مليون جنيه.

الباب الثالث: الإيرادات الأخرى بمبلغ ٣٤٦٥٩,٤ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٣٠٨٦٦١,٩ مليون جنيه.

ثانياً: متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول:

الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول:

تم تعديلات على المتحصلات من الاقراض ومبيعات الاصول المالية وغيرها من الأصول بالزيادة بمبلغ ٠,٢ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٢٣٥٥٧,١ مليون جنيه.

الباب الخامس: **الاقتراض**:

ترتب على التعديلات السابقة زيادة الاقتراض بمبلغ ٩١٦١٦,٩ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٩١٢٥٧٣,٠ مليون جنيه.

التعديلات التى تمت على موازنة الخزانة العامة:

تم تعديل إجمالى اعتمادات استخدامات وموارد موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بالزيادة بمبلغ ٨٩٨٦٤,٤ مليون جنيه ليصبح الربط المعدل مبلغ ٩٠٩٩٤٨,٥ مليون جنيه.

النتائج الفعلية للحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠:

أسفر حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ عن إجمالى استخدامات بمبلغ وقدره نحو ١٩١١٣٤٨,٣ مليون جنيه مقابل نحو ١٦٣١٠٦٧,٤ مليون جنيه بختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها نحو ٢٨٠٢٨٠,٩ مليون جنيه وبنسبة زيادة ١٧,٢%.

هذا وقد بلغت المصروفات الفعلية نحو ١٤٣٤٧٢٢,٩ مليون جنيه، مقابل نحو ١٣٦٩٨٦٩,٩ مليون جنيه بختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها نحو ٦٤٨٥٣,٠ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٤,٧% .

بينما بلغت حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية مبلغ وقدره نحو ٢١٠٩٢,٠ مليون جنيه مقابل نحو ١٨٥٦٦,١ مليون جنيه بختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدره نحو ٢٥٢٥,٩ مليون جنيه وبنسبة زيادة ١٣,٦% .

كما بلغ سداد القروض المحلية والأجنبية مبلغ وقدره نحو ٤٥٥٣٣,٤ مليون جنيه مقابل نحو ٢٤٢٦٣١,٤ مليون جنيه بختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدره نحو ٢١٢٩٠٢,٠ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٨٧,٧% .

وفى المقابل بلغ إجمالى الإيرادات ومتحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول مبلغ وقدره نحو ٩٩٠١٢٧,٣ مليون جنيه مقابل نحو ٩٥٨٤٨٥,٣ مليون جنيه بختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها نحو ٣١٦٤٢,٠مليون جنيه وبنسبة زيادة ٣,٣% .

بلغت الإيرادات نحو ٩٧٥٤٢٩,٠ مليون جنيه مقابل نحو ٩٤١٩١٠,١ مليون جنيه بختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها نحو ٣٣٥١٨,٩ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٣,٦% .

كما بلغت متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول نحو ١٤٦٩٨,٤ مليون جنيه مقابل نحو ١٦٥٧٥,١ مليون جنيه بختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنقص قدره نحو ١٨٧٦,٧ مليون جنيه وبنسبة نقص ١١,٣% بينما بلغ الاقتراض نحو ٩٢١٢٢٠,٩ مليون جنيه مقابل

نحو ٦٧٢٥٨٢,١ مليون جنيه بختامى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة بلغت نحو ٢٤٨٦٣٨,٨ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٣٧% .

هذا وقد أسفر حساب ختامى موازنة الخزانة العامة عن إجمالى استخدامات وموارد بمبلغ قدره نحو ٩٢٠٢٩٠,٤ مليون جنيه وتتضمن موارد الخزانة العامة مبلغاً قدره نحو ٩١٥٠٤٣,١ مليون جنيه تم تمويله بالاقتراض وبالأذون والسندات على الخزانة العامة من الأسواق المحلية والخارجية.

هذا وقد اشتمل مشروع القانون المعروض على تسع مواد نعرضها فيما يلى:

- **<u>قضت المادة الأولى:</u>** بربط حساب ختامى استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ قدره نحو ١٩١١٣٤٨,٣مليون جنيه، وبربط حساب ختامى إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ قدره نحو٩٩٠١٢٧,٤مليون جنيه.

- **<u>وقضت المادة الثانية:</u>** بتوزيع حساب ختامى استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على النحو التالى:

<u>أولاً: المصروفات:</u>

قدر ربط إجمالى حساب ختامى المصروفات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ قدره نحو ١٤٣٤٧٢٢,٩ مليون جنيه **موزعاً على الأبواب التالية:**

- **الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين:** بمبلغ قدره نحو٢٨٨٧٧٣,١مليون جنيه.
- **الباب الثانى: شراء السلع والخدمات:** بمبلغ قدره نحو ٦٩٨٧١ مليون جنيه.
- **الباب الثالث: الفوائد:** بمبلغ قدره نحو ٥٦٨٤٢٠,٦ مليون جنيه.
- **الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:** بمبلغ قدره نحو ٢٢٩٢١٣,٨ مليون جنيه.
- **الباب الخامس: المصروفات الأخرى:** بمبلغ قدره نحو ٨٦٨٠٢,٥ مليون جنيه.
- **الباب السادس:** شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بمبلغ قدره نحو ١٩١٦٤١,٨ مليون جنيه.

<u>ثانياً: حيازة الأصول المالية:</u>

- **الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية: بمبلغ قدره نحو ٢١٠٩٢,٠ مليون جنيه.**

ثالثًا: سداد القروض:

- **الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية** بمبلغ قدره نحو ٤٥٥٥٣٣,٤ مليون جنيه.

- **تضمنت المادة الثالثة:** توزيع حساب ختامى إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، **وفقاً لما يلى:**

أولاً: الإيرادات:

يربط إجمالى حساب ختامى إيرادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ قدره نحو ٩٧٥٤٢٩,٠ مليون جنيه **موزعاً على الأبواب التالية:**

- **الباب الأول: الضرائب:** بمبلغ قدره نحو ٧٣٩٦٣٢,٥ مليون جنيه.
- **الباب الثانى: المنح:** بمبلغ قدره نحو ٥٢٦٢,٧ مليون جنيه.
- **الباب الثالث: الإيرادات الأخرى:** بمبلغ قدره نحو ٢٣٠٥٣٣,٧ مليون جنيه.

ثانياً: متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول:

- **الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول** بمبلغ قدره نحو ١٤٦٩٨,٤ مليون جنيه.

بينت المادة الرابعة: ربط حساب ختامى الباب الخامس "الاقتراض" بمبلغ قدره نحو ٩٢١٢٢٠,٩ مليون جنيه وهو يمثل الفرق بين إجمالى الاستخدامات وإجمالى الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بحساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وتم تغطيته عن طريق الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم.

وتضمنت المادة الخامسة: ربط إجمالى حساب ختامى استخدامات وموارد موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ قدره نحو ٩٢٠٢٩٠,٤ مليون جنيه.

كما تضمن حساب ختامى موارد موازنة الخزانة العامة مبلغ وقدره نحو ٩١٥٠٤٣,٠ مليون جنيه مُول بالاقتراض وبالأذون والسندات على الخزانة العامة من الأسواق المحلية والخارجية.

ومولت موازنة الخزانة العامة العجز فى موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة وآلت إليها فوائض تلك الجهات بمبلغ وقدره نحو ٥٢٤٧,٣ مليون جنيه.

وقضت المادة السادسة: باعتماد توزيع حساب ختامى استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على الأبواب المختلفة لأقسام وفروع الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية.

كما قضت المادة السابعة: بإعتماد التعديلات التى تمت بالموازنات المختلفة (جهاز إدارى – إدارة محلية – هيئات خدمية) وفقاً للتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتأشيرات الخاصة الملحقة بموازنات الجهات.

أما المادة الثامنة: فقد قضت باعتماد مركز الدين العام الداخلى الحكومى على النحو الوارد بالحسابات الختامية والمراكز المالية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وفى ضوء ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات.

كما قضت بإعتماد مركز الدين العام الخارجى الحكومى على النحو الوارد بالحسابات الختامية والمراكز المالية لتلك السنة فى حدود الاتفاقيات التى أقرتها السلطة المختصة وفى ضوء ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات.

وأخيراً المادة التاسعة: فقد اختصت بنشر القانون فى الجريدة الرسمية.

ونظراً لأن الموازنة العامة للدولة تشتمل على موازنات (الجهاز الإدارى للدولة، الإدارة المحلية الهيئات العامة الخدمية)، فإن اللجنة تورد فيما يلى أبواب الحساب الختامى عن السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ لكل من هذه الجهات.

أولاً: أبواب الحساب الختامى لموازنة الجهاز الإدارى للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠:

المصروفـــات	مليار جنيه
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين	١٢٤,٣
الباب الثانى: شراء السلع والخدمـــــات	٣٥,٠
الباب الثالث: الفوائـــــــــــــد	٥٦٧,٦
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعيـــــــــة	٢١٦,٥
الباب الخامس: المصروفات الأخـــــــــــرى	٨٠,٢
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٧٤,٦
جملة المصروفات	**١٠٩٨,٢**
الباب السابع: حيازة الأصول الماليـــــــة	١٨,٨
الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية	٤٥١,٤
إجمالى الاستخدامات	١٥٦٨,٤
الإيـــــــــــــرادات	
الباب الأول: الضرائـــــــب	٧٣٦,٦
الباب الثانى: المنـــــــــح	٤,٤
الباب الثالث: الإيرادات الأخرى	١٣٨,٥
جملة الإيرادات	٨٧٩,٥
الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصـــول	١٣,٦
إجمالى الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول	**٨٩٣,١**
الفـــــــــرق	**٦٧٥,٣**
الباب الخامس: الاقتراض	
أ. الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحليـــة	
– إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات واخرى	
التمويل بأذون وسندات أخرى	٥٤٠,٠
اقتراض من مصادر أخـــرى	
اقتراض (لتمويل الاستثمارات):	–
ب. الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية	
– التمويل بأذون وسندات أخرى	٥٧,٥
– لتمويل الاستثمـــــــارات	١,٨
– لتمويل الالتزامات الرأسمالية	٧٦,٠
– لتمويل التزامات جاريـــــة	–
إجمالى مصادر التمويل	٦٧٥,٣

ثانياً: أبواب الحساب الختامى لموازنة الإدارة المحلية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠:

	مليار جنيه
المصروفـــــات	
الباب الأول: الأجور وتعويضات العامليـــن	١٢٤,٥
الباب الثانى: شراء السلع والخدمـــــــات	١٧,٢
الباب الثالث: الفوائـــــــــــــــد	٠,٢
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢,٢
الباب الخامس: المصروفات الأخـــــرى	٣,١
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢١,٢
جملة المصروفات	**١٦٨,٤**
الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٠,١
الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبـــــية	٠,٢
إجمالى الاستخدامات	**١٦٨,٧**
الإيرادات	
الباب الأول: الضرائـــــــب	٠,٨
الباب الثانى: المنـــــــــح	–
الباب الثالث: الإيرادات الأخرى	٢٥,٩
جملة الإيـــــرادات	٢٦,٧
الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصـــول	–
إجمالى الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول	**٢٦,٧**
الفـــــــــــــرق	**١٤٢,٠**
الباب الخامس: الاقتراض	
أ. الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	
– إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات وأخرى	
التمويل بأذون وسندات وأخرى	١٤٠,٨
اقتراض من مصـــادر أخـــرى	–
ب. الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية	
ـ بـــأذون وسنـــدات أخـــرى	–
– لتمويـــل الاستثمـــــارات	١,٢
– لتمويل الالتزامات الرأسمالية	–
– لتمويل الالتزامات الجاريـــة	–
إجمالى مصادر التمويل	**١٤٢,٠**

ثالثاً: أبواب الحساب الختامى لموازنة الهيئات العامة الخدمية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠:

المصروفـــــات	مليار جنيه
الباب الأول: الأجور وتعويضات العامليـــن	٤٠,١
الباب الثانى: شراء السلع والخدمـــــــات	١٧,٧
الباب الثالث: الفوائـــــــــــــــد	٠,٦
الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٠,٥
الباب الخامس: المصروفات الأخـــــرى	٣,٥
الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٩٥,٨
جملة المصروفـــات	١٦٨,٢
الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٢,١
الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبيـــــة	٣,٩
إجمالى الاستخدامات	١٧٤,٢
الإيـــــــــرادات	
الباب الأول: الضرائـــــــب	٢,٣
الباب الثانى: المنـــــــــح	٠,٨
الباب الثالث: الإيرادات الأخرى	٦٦,١
جملة الإيـــــــــرادات	٦٩,٢
الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصـــــول	١,٢
إجمالى الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول	٧٠,٤
الفـــــــــــرق	١٠٣,٨
الباب الخامس: الاقتراض	
أ – الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	
– إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات وأخرى	–
التمويل بأذون وسندات وأخرى	١٠٠,٧
اقتراض من مصادر أخـــرى	–
ب – الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الأجنبية	
التمويل بأذون وسندات أخرى	–
لتمويل الاستثمارات	٣,١
لتمويل الالتزامات الرأسمالية	–
لتمويل الالتزامات الجاريـــة	–
إجمالى مصادر التمويل	١٠٣,٨

واللجنة إذ تُوافق على مشروع القانون المقدم من الحكومة بربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ والجداول المرفقة به، لترجو المجلس الموقَّر الموافقة عليه بابًا بابًا.

رئيس اللجنة

٢٠٢١/٢/٤

أ. د./ فخرى الدين الفقى

مشروع قانون
بربط حساب ختامى الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

يُربط حساب ختامى إستخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ١٩١١٣٤٨٢٦٧٥٥٠جنيه (فقط وقدره تريليون وتسعمائة واحد عشر ملياراً وثلاثمائة وثمانية واربعون مليوناً ومائتان وسبعة وستون الفاً وخمسمائة وخمسون جنيهاً).

كما يُربط حساب ختامى إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بمبلغ ٩٩٠١٢٧٣٥٨٦٤٤جنيه (فقط وقدره تسعمائة وتسعون ملياراً ومائة وسبعة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وخمسون الفاً وستمائة وأربعة واربعون جنيهاً).

(المادة الثانية)

وُزع حساب ختامى استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وفقاً لما هو وارد بالجدول المرفق رقم (١) على النحو التالى:

أولا: **المصروفات**:

يربط إجمالي حساب ختامي المصروفات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ١٤٣٤٧٢٢٨٧٥٧٩٨ جنيه (فقد وقدره تريليون واربعمائة وأربعة وثلاثون ملياراً وسبعمائة واثنين وعشرون مليوناً وثمانمائة وخمسة وسبعون الفاً وسبعمائة وثمانية وتسعون جنيهاً) موزعا على الأبواب التالية:

الباب الأول: "**الأجور وتعويضات العاملين**":

يربط اجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٨٨٧٧٣١٣٦٧٢١ جنيه (فقط وقدره مائتان وثمانية وثمانون ملياراً وسبعمائة وثلاثة وسبعون مليوناً ومائة وستة وثلاثون الفاً وسبعمائة وواحد وعشرون جنيهاً).

الباب الثانى: "**شراء السلع والخدمات**":

يربط إجمالى هذا الباب بمبلغ ٦٩٨٧١٠٣٠٦٠٧ جنيه (فقط وقدره تسعة وستون ملياراً وثمانمائة وواحد وسبعون مليوناً وثلاثون الفاً وستمائة وسبعة جنيهات).

الباب الثالث: "**الفوائد**":

يربط إجمالى هذا الباب بمبلغ٥٦٨٤٢٠٥٩٠٩٠٩جنيه (فقط وقدره خمسمائة وثمانية وستون ملياراً واربعمائة وعشرون مليوناً وخمسمائة وتسعون الفاً وتسعمائة وتسعة جنيهات).

الباب الرابع: "**الدعم والمِنح والمزايا الاجتماعية**":

يربط إجمالى هذا الباب بمبلغ ٢٢٩٢١٣٨٢٥٢٢٥جنيه (فقط وقدره مائتان وتسعة وعشرون ملياراً ومائتان وثلاثة عشر مليوناً وثمانمائة وخمسة وعشرون الفاً ومائتان وخمسة وعشرون جنيهاً)

الباب الخامس: "**المصروفات الأخرى**":

يربط إجمالى هذا الباب بمبلغ٨٦٨٠٢٤٦٥٨٨٤ جنيه (فقط وقدره ستة وثمانون ملياراً وثمانمائة واثنان مليوناً واربعمائة وخمسة وستون الفا و ثمانمائة وأربعة وثمانون جنيهاً).

الباب السادس: "**شراء الأصول غير المالية** (**الاستثمارات**)":

يُربط إجمالى هذا الباب بمبلغ ١٩١٦٤١٨٢٦٤٥٢جنيه (فقط وقدره مائة وواحد وتسعون ملياراً وستمائة وواحد واربعون مليوناً وثمانمائة وستة وعشرون الفاً واربعمائة واثنين وخمسون جنيهاً).

ثانياً حيازة الأصول المالية:

الباب السابع: "**حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية**":

يربط إجمالى هذا الباب بمبلغ ٢١٠٩٢٠١٦٩٢٤جنيه (فقط وقدره واحد وعشرون ملياراً واثنين وتسعون مليوناً وستة عشر الفاً وتسعمائة وأربعة وعشرون جنيهاً).

ثالثاً: **سداد القروض**:

الباب الثامن: "**سداد القروض المحلية والأجنبية**":

يربط إجمالى هذا الباب بمبلغ ٤٥٥٥٣٣٣٧٤٨٢٨جنيه (فقط وقدره اربعمائة وخمسة وخمسون ملياراً وخمسمائة وثلاثة وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وأربعة وسبعون الفاً وثمانمائة وثمانية وعشرون جنيهاً).

(**المادة الثالثة**)

وزع حساب ختامى إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وفقاً لما هو وارد بالجدول المرفق رقم (١) على النحو التالى:

أولاً: **الإيـــرادات**:

يُربط إجمالى حساب ختامى إيرادات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ٩٧٥٤٢٩٠٠٢١٨٧جنيه (فقط وقدره تسعمائة وخمسة وسبعون ملياراُ واربعمائة وتسعة وعشرون مليوناً والفين ومائة وسبعة وثمانون جنيهاً) موزعاً على الأبواب التالية:

الباب الأول: "**الضرائب**":

يربط إجمالى هذا الباب بمبلغ ٧٣٩٦٣٢٥٣١٢١٦ جنيه (فقط وقدره سبعمائة وتسعة وثلاثون ملياراً وستمائة واثنين وثلاثون مليوناً وخمسمائة وواحد وثلاثون الفاً ومائتان وستة عشر جنيهاً).

الباب الثانى: "**المنـــــح**":

يربط إجمالى هذا الباب بمبلغ ٥٢٦٢٧٤٦٦٢٦جنيه (فقط وقدره خمسة مليارات ومائتان واثنان وستون مليوناً وسبعمائة وستة واربعون الفاً وستمائة وستة وعشرون جنيهاً).

الباب الثالث: "**الإيرادات الأخرى**":

يربط إجمالى هذا الباب بمبلغ ٢٣٠٥٣٣٧٢٤٣٤٥ جنيه (فقط وقدره مائتان وثلاثون ملياراً وخمسمائة وثلاثة وثلاثون مليوناً وسبعمائة وأربعة وعشرون الفاً وثلاثمائة وخمسة واربعون جنيهاً).

ثانياً: **متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول**:

الباب الرابع: "**المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول**":

يُربط إجمالى هذا الباب بمبلغ ١٤٦٩٨٣٥٦٤٥٧ جنيه (فقط وقدره أربعة عشر ملياراً وستمائة وثمانية وتسعون مليوناً وثلاثمائة وستة وخمسون الفاً واربعمائة وسبعة وخمسون جنيهاً).

(**المادة الرابعة**)

يُربط حساب ختامى الباب الخامس "**الاقتـــراض**" بمبلغ ٩٢١٢٢٠٩٠٨٩٠٦جنيه (فقط وقدره تسعمائة وواحد وعشرون ملياراً ومائتان وعشرون مليوناً وتسعمائة وثمانية الفاً وتسعمائة وستة جنيهات) ويمثل الفرق بين إجمالى الاستخدامات وإجمالى الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بحساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) وتم تغطيته عن طريق الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم.

(**المادة الخامسة**)

يُربط إجمالى حساب ختامى استخدامات وموارد موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ٩٢٠٢٩٠٣٥٩٨٨٦جنيه (فقط وقدره تسعمائة وعشرون ملياراً ومائتان وتسعون مليوناً وثلاثمائة وتسعة وخمسون الفاً وثماني مائة وستة وثمانون جنيهاً) وذلك وفقاً للجدول المرفق رقم (٢).

ويتضمن حساب ختامى موارد موازنة الخزانة العامة مبلغاً قدره ٩١٥٠٤٣٠٤٨٥٥٥جنيه (فقط وقدره تسعمائة وخمسة عشر ملياراً وثلاثة واربعون مليوناً وثمانية واربعون الفاً وخمسمائة وخمسة وخمسون جنيهاً) مول بالاقتراض وبالأذون والسندات على الخزانة العامة من الأسواق المحلية والخارجية.

ومولت موازنة الخزانة العامة العجز فى موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة وآلت إليها فوائض تلك الجهات بمبلغ وقدره ٥٢٤٧٣١١٣٣١ جنيه (فقط وقدره خمسة مليارات ومائتان وسبعة وأربعون مليوناً وثلاثمائة واحد عشر الفاً وثلاثمائة وواحد وثلاثون جنيهاً) وفقا للجدول المرفق رقم (٢).

(المادة السادسة)

يعتمد توزيع حساب ختامى استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على الأبواب المختلفة لأقسام وفروع الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية وفقا للجداول المرفقة بهذا القانون.

(المادة السابعة)

تعتمد التعديلات التى تمت بالموازنات المختلفة (جهاز إدارى – إدارة محلية – هيئات خدمية) وفقا للتأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ والتأشيرات الخاصة الملحقة بموازنات الجهات.

(المادة الثامنة)

يعتمد مركز الدين العام الداخلى الحكومى على النحو الوارد بالحسابات الختامية والمراكز المالية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وفى ضوء ما أسفرت عنه مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات.

كما يعتمد مركز الدين العام الخارجى الحكومى على النحو الوارد بالحسابات الختامية والمراكز المالية لتلك السنة فى حدود الاتفاقيات التى أقرتها السلطة المختصة وفى ضوء ما اسفرت عنه مراجعة الجهاز المركزى للمحاسبات.

(المادة التاسعة)

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية.

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ويُنفذ كقانون من قوانينها.